

هيكل الاجور وعلاقته بالفقر في ظروف الازمة الراهنة

د. سامي محمد قاسم

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مع تطور مفاهيم حقوق الانسان تغير مفهوم الفقر فلم يصبح مفهوم الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحاجات الانسانية الاساسية بل تعداها إلى أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات.

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة.

ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة: (كالمرضى، والأيتام، والنساء).

يفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد يسمى خط الفقر ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر، كما يتغير داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي.

وهناك فرق بين الفقير والمسكين : الفقير هو الشخص الذي لا يملك ما يكفي لتغطية نصف احتياجاته الأساسية. أما المسكين فله ما يغطي نصف احتياجاته الأساسية على الأقل، لكنه لا يمتلك ما يكفي.

مدارس قياس الفقر:

توجد مدرستان لقياس الفقر هما:

المدرسة المطلقة:

وتضع حداً أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد احرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول (حد الفقر) ويصف كل من يقع دون ذلك بالفقير.

المدرسة النسبية:

تتعامل مع الفقر النسبي والذي يربط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان، بحيث يتم تعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 20-25% من سكان مجتمع ما بأنهم فقراء.

ويعتبر الفقير هو الذي يهبط دخله، أو مستوى انفاقه عن الحد الأدنى اللازم لتلبية حاجاته الأساسية، ويطلق على الحد الأدنى هذا مصطلح خط الفقر وهو يختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

يعد مقياس (فقر القدرة) مقابل لمؤشر التنمية البشرية حيث إنه متوسط مرجح لثلاثة مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر، التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية، من (التغذية الجيدة - والصحة - والتعليم).

أطلقت الأمم المتحدة في عام 1995 مصطلح الفقر المطلق أو الفقر المدقع لوصف حالة الحرمان الشديد من الحاجيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومياه الشرب ومرافق الصحة والإيواء والتعليم والمعلومات.

ويقصد بالفقر المدقع من يعيشون دون عتبة الفقر، أي بأقل من 1.25 دولار في اليوم وفق أسعار عام 2005، وهو معيار وضعه البنك الدولي، ويوجد 96% ممن يعيشون في هذه الحالة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادي.

وقد كان تقليص الفقر المدقع والجوع أول الأهداف التي وضعتها خطة الأمم المتحدة المسماة أهداف الألفية للتنمية.

خط الفقر:

هو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما.

خط الفقر المتعارف عليه عالمياً كان حوالي دولار أمريكي واحد في اليوم للفرد، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1.25 دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005، ثم إلى 1.90 دولار في اليوم في عام 2015 بأسعار سنة 2011، واعتباراً من 2022، تم تحديث الخط العالمي الجديد إلى 2.15 دولار، ومع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة، فمثلاً عام 2009 كان خط الفقر في الولايات المتحدة للفرد دون سن 65 هو 11,161 دولار سنوياً (30 \$ للفرد في اليوم)، ولعائلة من أربعة أفراد من بينهم طفلين هو 21,756 دولار سنوياً (14,9 \$ في اليوم للفرد الواحد).

الفقر في اليمن:

تعتبر اليمن من أفقر دول العالم حيث انه منذ 2015 تعيش اليمن حرباً أثرت على الواقع الاقتصادي المتعثر أصلاً منذ قبل الحرب نتيجة للفساد المالي والإداري وغياب الخطط التنموية الواقعية، وقد صنفت اليمن بأكبر كارثة إنسانية في عصرنا الحالي ، وأكبر معدل للمعاقين 4.9 مليون ، ورابع أكبر نسبة نزوح داخلي في العالم.

وقد قدرت الحكومة اليمنية نسبة الفقر حتى 2023 بـ 80% من السكان¹، بينما قدرتها الأمم المتحدة 25.5 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر في عام 2022م من بين 306 مليون نسمة أي 85.2%.

خط الفقر في اليمن:

يمثل خط الفقر الغذائي القيمة المطلوبة لشراء سلة مواد غذائية تلبى الحد الأدنى الأساسي من الأسعار الحرارية (يمثل سعر هذه السلة خط الفقر الغذائي).

خط الفقر غير الغذائي يمثل مخصصات غير غذائية تمثل الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من المواد غير الغذائية والخدمات.

وخط الفقر الإجمالي هو حاصل جمع خط الفقر الغذائي وغير الغذائي ، وأي شخص يقل استهلاكه عن خط الفقر يعتبر فقيراً³.

¹ اليمن .. الفقر يرتفع بنسبة 80% والاقتصاد ينكمش 50% - سكاى نيوز عربية

<https://www.skynewsarabia.com/middle>

² الأمم المتحدة: 25.5 مليون يمني يعيشون تحت خط الفقر - وكالة الأناضول - <https://www.aa.com.tr/ar>

³ البنك الدولي - مذكرة عن الفقر في اليمن 2017 ص 8. <https://documents1.worldbank.org>

وفي مسح ميزانية الاسرة لعام 1998م كان 17.6% من اليمنيين يعيشون تحت خط فقر الغذاء ،41.7% لا يتمكنون من الحصول على كامل احتياجاتهم غير الغذائية وبعده يبلغ 6.9 مليون شخص.⁴

وقد حدد خط الفقر للغذاء ب2101 ريال للفرد بالشهر (\$17) لما يعادل 2200 سعرة (25212 ريال للفرد سنويا = \$205) (70 ريال يوميا = \$057)

بينما حدد خط الفقر الاعلى ب 3210 ريال للفرد بالشهر ما يعادل (\$26) (38520 ريال للفرد في السنة = \$313) (107 ريال للفرد يوميا = \$0.87).

أما بالاعتماد على مسح ميزانية الاسر المعيشية لعام 2014 تم تقدير خط الفقر الاجمالي ب (162,528 ريال للفرد سنويا = \$759) – (13544 ريال للفرد شهريا = \$63)⁵ – (445 ريال للفرد يوميا = \$2.08)

ووفقا لتقرير "اقتصاد اليمن يناير - فبراير 2023" أن تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء في مناطق الحكومة الشرعية بلغت 99 دولاراً، وفي مناطق الحوثيين 103 دولارات عام 2023م (بلغت تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية من يناير إلى فبراير 2023 بمتوسط 123000 ريال يمني وفي مناطق سيطرة الحوثيين 57000)⁶

وهو ما يتعارض مع ما ذكره البنك المركزي اليمني في تقريره السنوي الصادر عام 2022م حيث أشار إلى: " ويشير المسح الخاص بالمؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 86144 لايير في عام 2022، (اي ما يعادل 77 دولار للسلة الغذائية)

وإذا أخذنا بما ذكره البنك المركزي اليمني في تقريره لعام 2022م حول سعر ادنى سعر للسلة الغذائية ، و اكتفينا فقط بخط الفقر الغذائي بدون خط الفقر الغير الغذائي فيمكن القول أن من لم يستطع الحصول على 86144 ريال شهريا لأسرة مكونة في المتوسط من 4 اشخاص فهو تحت خط الفقر الغذائي (اي نصيب الفرد يوميا = \$0.64 = 718 ريال يوميا)

⁴ واقع الفقر في اليمن – مركز المعلومات – رئاسة الجمهورية ص2

⁵ البنك الدولي- مذكرة عن الفقر في اليمن 2017 ص9. [/https://documents1.worldbank.org](https://documents1.worldbank.org)

⁶ التحديث الاقتصادي وحالة الأمن الغذائي من يناير إلى فبراير 2023- يمن واتشر [/https://www.yemenwatcher.org](https://www.yemenwatcher.org)

ونلاحظ أن خط الفقر الوطني أقل بكثير من خط الفقر على المستوى الدولي المحدد بـ \$2.15 للفرد في اليوم (وإن كان نحن هنا حسبنا خط الفقر الغذائي ولم نحسب خط الفقر غير الغذائي).

هيكل الاجور وعلاقته بالفقر في اليمن:

وفقا للقانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والاجور والمرتبات، ذكر في المادة 38 الفقرة (هـ) يحدد الحد الأدنى للأجور بمبلغ لا يقل عن عشرين الف ريال) ما يعادل 100 دولار امريكي.⁷

وفي المادة (3) من نفس القانون ذكر الهدف من هذا القانون " يهدف القانون إلى رفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات بما يتناسب وخط الفقر.

وبحسبة بسيطة فإن الحد الأدنى للأجور والمرتبات وفقا للقانون يحدد بـ 100 دولار شهريا على الأقل أي 3.33 دولار يوميا في حين أن قسمة خط الفقر عالميا كان \$ 1.25 في اليوم في نفس الفترة أي أن الحد الأدنى للمرتبات والاجور راعت خط الفقر فعلا في ذلك القانون لتلك الفترة (رغم ان المرتب لشخص قد يكون معيل لأسرة) ، إلا أن القانون قد أغفل تأثيرات التضخم وانهييار الاسعار والعملية.

وبحسبة بسيطة نستطيع تقدير أنه وفي 2023 يقترب الحد الأدنى للمرتبات و الاجور من 33 الف ريال للموظف الحكومي أي 22 دولارا في الشهر في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا و63 دولار في مناطق سيطرة الحوثيين.

أي أن متوسط الدخل اليومي 0.73 دولار للموظف الحكومي في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها و\$2.1 في مناطق سيطرة الحوثيين.

ورغم عدم وجود رقم دقيق للحد الاعلى للأجور في عام 2023 يمكن الاستئناس بجدول الاجور في 2005 والذي حدده بـ180 الف ريال للدرجة الاولى (بداية الربط)، وبالاستئناس بمستويات دفع الاستحقاقات والعلاوات منذ تلك الفترة يمكن القول أن الحد الاعلى للمرتبات والاجور في اليمن يبلغ 600,000 ريال بينما يبلغ الحد الأدنى 33 الف ريال.

⁷ سعر الصرف للدولار مقابل الريال عام 2005 كان 200 ريال يمني لكل دولار امريكي.

وبالتالي وبحساب مرتبات الفئة الاكبر من موظفي القطاع العام (التربية والتعليم) والنسبة الاكبر من موظفي السلك الامني والعسكري (الجنود) يمكن القول أن متوسط قيمة الاجور والمرتبات تتراوح بين 70 الف و85 الف ريال أي في حدود 78 الف ريال بالتقريب.

وبالتالي ووفقا لهذا فإن متوسط قيمة الاجور للموظف الحكومي يبلغ 78 الف ريال أي 52 دولار شهريا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا و 147 دولار في مناطق سيطرة الحوثيين.

أي أن متوسط دخل الموظف الحكومي في اليمن يوميا \$1.7 في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا و\$ 4.9 في مناطق سيطرة الحوثيين (علما بأن الموظف قد يكون يعول اسرة من عدة افراد)

وإذا أضفنا أن هناك ما يقرب من 252 الف موظف في مناطق سيطرة الحوثيين لم يستلم مرتباته ، وان المتقاعدين ايضا لم يستلموا مخصصاتهم في مناطق سيطرة الحوثيين، يمكننا هنا القول أن هيكل الاجور والمرتبات خصوصا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف لا يتناسب مع مواد القانون رقم 43، بل أن أغلب الموظفين يقعون الان تحت خط الفقر المدقع محليا ودوليا (حيث لا يستطيعون توفير قيمة ادنى قيمة للسلة الغذائية 86144 ريال ولا يحصلون على 2.15 دولار للفرد في اليوم)

ووفقا لما سبق ولكي تطبق المادة (3) من القانون 43 لعام 2005 " رفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات بما يتناسب وخط الفقر" ينبغي للحكومة رفع الحد الأدنى للأجور إلى 86144 ريال شهريا وفقا للحد الوطني و \$ 64.5 وفقا للحد الدولي لخط الفقر ، رغم أنه فقط مخصص لفرد واحد وليس للأسرة.

وأن معدل الدخل المناسب للموظف المعيل لأسرة لا يجب أن يقل بأي حال من الاحوال عن 258 دولار شهريا (اسرة مكونة من 4 اشخاص) .

جدول رقم (1) الفقر في اليمن

2022	2014	2005	1998م	1992م	البيان
0.64	2.08	---	0.57	0.69	خط فقر الغذاء (يوم/فرد/ دولار)
2.15	1.9	1.9	1.2	1.2	خط الفقر الدولي
80	47	34.8	40	19.1	نسبة الفقراء في اليمن %
1119	215	192.5	135	29.45	قيمة سعر صرف الريال مقابل الدولار
45	9	9	20.65	44.9	معدل التضخم %

المصدر: قياس الفقر في اليمن سجيح هاني العفير -علي حسن اليومي- المجلة الاقتصادية للعلوم الاقتصادية العدد التاسع المجلد الثالث- تقرير البنك الدولي عن اليمن 2010- البنك الدولي -مذكرة عن الفقر في اليمن 2017- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2022.

نلاحظ من الجدول أن الفترات ما قبل الحروب كانت تشهد استقرار وانخفاض معدلات الفقر وتحسن في مستويات المعيشة وانه بعد الحروب مهما كانت شدتها فإن الانهيار يكون كبير جدا حيث تنهار العملة المحلية وترتفع قيمة السلع والخدمات وهو ما يؤثر على نسبة الفقر وارتفاع نسبة الفقراء في اليمن والتي وصلت لنسبة كارثية عام 2022، ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة، حيث أن الحد الأدنى للأجور لا يتناسب حاليا مع الوضع المعيشي وذلك بسبب التضخم الكبير في سعر العملة الوطنية وسعر المواد المستوردة والمحلية. كما أن إزياد نسبة الفقر تتناسب طرديا مع ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع سعر العملة، وانه عند حدوث انخفاض في معدل التضخم تنخفض مؤشرات الفقر في اليمن حتى ولو صاحب ذلك انخفاض في سعر صرف الريال، وإن كان ذلك يرجع لعوامل اخرى مصاحبة مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

التوصيات

- 1- مع العلم بالوضع التضخمي الحالي في اليمن إلا ان تعديل هيكل الاجور في اليمن سواء للقطاع الحكومي أو الخاص أو المختلط يعتبر ضرورة لحماية الموظفين ، وعلى الدولة اتباع سياسات غير تضخمية في رفع معدلات الاجور ومنها:
 - اعادة مراجعة كشوفات المرتبات وازالة الازدواج الوظيفي والاسماء الوهمية واعداد توزيع الفائض على باقي الاسماء في الكشوفات وهو ما سيعمل على خلق زيادة بنسبة لا تقل عن 5% من قيمة المرتب.
 - دراسة ان تكون الزيادة في المرتبات غير مادية (سلع أو تخفيضات في قيمة الخدمات – مع تقديم محفزات)
 - البدء باستخدام الريال الالكتروني وتحويل جزء من المرتب للريال الالكتروني مع الالتزام بالتعامل الرقمي تدريجيا.
 - العمل على تخفيض الحد الاعلى للأجور ورفع الحد الادنى للأجور.
 - إيقاف الهدر المالي في النثریات وتحويلها لبند المرتبات.
- 2- على الحكومة العمل على خفض رفع سعر صرف الريال اليمني أما العملات الاجنبية.
- 3- على وزارة التجارة والصناعة العمل على مراقبة الاسعار في الاسواق والحرص على تحديد حد ادنى لنسبة الارباح على كل منتج وتحديد الاسعار في الاسواق بناء على ذلك.
- 4- العمل على تشجيع الصناعة الوطنية خصوصا في المنتجات الغذائية الاساسية وحماية الاقتصاد من التضخم المستورد.
- 5- العمل على التوقف عن صرف المرتبات بالعملة الصعبة لغير العاملين بالسلك الدبلوماسي حفاظا على العملة، مع الالتزام بهيكل الاجور المنصوص عليه في القانون.
- 6- تعديل قانون المرتبات والاجور ورفع قيمة الحد الادنى للأجور في كل من القطاع العام والخاص والمختلط .